مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٨٥

الاثنين، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	إيطاليا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيرتينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد السيد إنتشوستي جوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولغين – نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش وميانمار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد التشاور مع أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عنهم:

”يدين مجلس الأمن الهجمات التي شنها جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان على قوات الأمن في ميانمار في ٢٥ آب/أغسطس في ولاية راخين، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء ما ورد من تقارير تفيد بأنه مسؤول عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

”ويدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف الواسعة النطاق التي تشهدها ولاية راخين في ميانمار منذ ٢٥ آب/أغسطس، والتي أدت إلى نزوح أكثر من ٦٠٧ ٠٠٠ شخص بشكل جماعي، معظمهم من أبناء طائفة الروهينغيا.

”ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في ولاية راخين في ميانمار، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها قوات الأمن في ميانمار، وخاصةً ضد أبناء طائفة الروهينغيا، والتي يدخل فيها استخدام القوة والترهيب بشكل منهجي، وقتل الرجال والنساء والأطفال، والعنف الجنسي، ويدخل فيها أيضا تدمير المنازل والممتلكات وحرقها.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على التزامه القوي بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها، ويشدد على دعمه لحكومة ميانمار في سعيها إلى ترسيخ دعائم التحول الديمقراطي الجاري، ويشدد على أهمية الإصلاحات التي ترمي إلى التشجيع على إخضاع المؤسسات الحكومية للمساءلة، بخاصةٍ المؤسسات العاملة في قطاعي الأمن والعدالة، وكسب ثقة شعب ميانمار.

”ويشدد مجلس الأمن على أن حكومة ميانمار تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، بما في ذلك من خلال احترام سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتشجيعها وحمايتها.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة ميانمار إلى كفالة عدم استخدام القوة العسكرية بشكل مفرط مرة أخرى في ولاية راخين، وعودة الإدارة المدنية إلى ممارسة مهامها، وإعمال سيادة القانون، واتخاذ خطوات فورية تتماشى مع التزاماتها وتعهداتها التي تفرض عليها احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل وأبناء الفئات الضعيفة، دون تمييز وبصرف النظر عن العرق أو الدين أو الجنسية، ويهيب بحكومة ميانمار أن تتخذ تدابير تتماشى مع القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣) من أجل منع وقوع حوادث عنف جنسي، ويشجع في هذا الصدد حكومة ميانمار على التعاون مع الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ أيضا إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف طائفي، ويدعو حكومة ميانمار إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للتحريض على العنف أو الكراهية، واستعادة السلام

والوئام بين الطوائف من خلال الحوار وعملية مصالحة شاملة واحترام سيادة القانون.

”ويعرب مجلس الأمن عن جزعه إزاء التدهور الشديد والسريع للحالة الإنسانية في ولاية راخين، وعن قلقه البالغ إزاء تصاعد أعداد اللاجئين والنازحين داخليا، مما يسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة ميانمار والوكالات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الأفراد في ولاية راخين، بما في ذلك تمكين برنامج الأغذية العالمي من التحرك بحرية في الولاية، ويعرب عن قلقه البالغ لأن القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية لا تزال محدودة جدا، ولأن الاحتياجات الإنسانية تتجاوز الإمدادات الحالية، ويطلب إلى حكومة ميانمار أن تكفل فوراً لوكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها، وكذلك باقي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الأخرى، حرية التحرك في ولاية راخين بشكل آمن ودون عوائق، لكي يتسنى لها تقديم المساعدة الإنسانية، ويطلب إليها أيضا أن تكفل سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش، بمساعدة الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها والمنظمات غير الحكومية الأخرى، من أجل توفير الأمان والمأوى والمساعدة الإنسانية للفارين من العنف في ميانمار، ويشجع حكومة بنغلاديش على أن تستمر في مساعدتهم حتى يتمكنوا من العودة طوعاً إلى ديارهم في ظروف آمنة وكريمة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ عدم الإعادة القسرية، ويرحب بما تقدمه الدول من دعم إلى بنغلاديش، ويشجع الدول القادرة على تقديم المزيد من الدعم المالي واللوجستي إلى بنغلاديش والأمم المتحدة أن تفعل ذلك، وأن توجه هذا الدعم على وجه الخصوص إلى خطة الأمم المتحدة للاستجابة لأزمة اللاجئين الروهينغيا لخطة الاستجابة الإنسانية والجهات الإنسانية الأخرى المشاركة في هذه الجهود.

”ويرحب مجلس الأمن بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن الحالة في ولاية راخين بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ويحث حكومة ميانمار على أن تعمل مع حكومة بنغلاديش ومنظمة الأمم المتحدة على إتاحة عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم في ميانمار طوعاً وفي ظروف آمنة وكريمة، ويرحب في هذا الصدد بالالتزام بإنشاء الفريق العامل المشترك بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش لتنفيذ عمليات العودة، ويحث حكومتي ميانمار وبنغلاديش على دعوة مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولي المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة إلى المشاركة الكاملة في الفريق العامل المشترك وفي تنفيذ هذه العمليات، ويدعو كذلك حكومة ميانمار إلى تسريع إجراءات عودة جميع النازحين داخليا إلى ديارهم في ميانمار طوعاً وفي ظروف آمنة وكريمة.

”ويرحب مجلس الأمن بقرار حكومة ميانمار بإنشاء ”آلية مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين“ (آلية مؤسسة الاتحاد) ويرحب كذلك بالتزامها بضمان استفادة جميع الطوائف في ولاية راخين من أعمال المساعدة الإنسانية والأعمال الإنمائية التي تجري في إطار هذه المبادرة دون تمييز وبصرف النظر عن الدين أو العرق. ويحث حكومة ميانمار على كفالة إسهام المؤسسة في عودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم في ولاية راخين طوعاً وفي ظروف آمنة وكريمة، وتمكين وكالات الأمم المتحدة من التحرك بحرية كاملة في الولاية.

”ويحث مجلس الأمن حكومة ميانمار وبنغلاديش والأمم المتحدة والجهات الأخرى الشريكة في العمل

الإنساني على أن تولي اهتماما خاصا للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في جميع أعمال التقييم والتخطيط المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وفي إيصال هذه المساعدات، وأن تكفل توافر الخدمات الطبية والنفسية المتخصصة لضحايا العنف الجنسي.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، في سبيل تقديم المساعدة الإنسانية ودعم الحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة ميانمار إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين من خلال احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، دون تمييز وبصرف النظر عن العرق أو الدين، بما في ذلك من خلال إتاحة حرية الحركة لجميع الأفراد وتمكينهم جميعا من الوصول إلى الخدمات الأساسية على قدم المساواة والتمتع بحقوق المواطنة كلها بالقدر نفسه.

”ويرحب مجلس الأمن بالتزام حكومة ميانمار العلني بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين برئاسة الدكتور كوفي عنان، وكذلك بالتزامها بإنشاء لجنة وزارية لكي تتولى تنفيذ التوصيات، ويحث جميع عناصر حكومة ميانمار على التعاون في تنفيذ هذه التوصيات بشكل عاجل وكامل.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية إجراء تحقيقات شفافة في المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف والاعتداء الجنسيين والعنف ضد الأطفال، ومحاسبة جميع المسؤولين عن هذه الأفعال من أجل إنصاف الضحايا.

”وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن حكومة ميانمار إلى أن تتعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة وآلياتها وأجهزتها ذات الصلة، لا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأن تستمر في التشاور بشأن فتح مكتب قطري لمفوضية حقوق الإنسان.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة ميانمار إلى أن تُعجلّ بتمكين المؤسسات الإعلامية المحلية والدولية من التحرك بحرية كاملة ودون عوائق في ولاية راخين وباقي أنحاء البلد، وأن تكفل سلامة الإعلاميين وأمنهم.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة، وأن يتابع مناقشاته مع حكومة ميانمار، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تقديم المساعدة إليها في هذا الصدد، ويشجعه على أن ينظر في تعيين مستشار خاص معني بميانمار، حسب مقتضى الحال.

”ويعتزم مجلس الأمن أن يستمر في متابعة الحالة في ميانمار عن كثب ويطلب إلى الأمين العام أن يحيط مجلس الأمن علما بالتطورات التي تتعلق بالحالة في ولاية راخين بعد ٣٠ يوما من تاريخ اعتماد هذا البيان.“

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2017/22.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشعر بقلق عميق إزاء اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2017/22 بشأن الحالة في ميانمار.

ونود أن نشكر الوفود التي سعت جاهدة إلى تحقيق التوازن في النص وتجسيد الواقع. ومع ذلك، فقد عجز عن الاعتراف بما يكفي بالجهود التي تبذلها حكومة ميانمار للتصدي للتحديات

القائمة في ولاية راخين. ويستهدف البيان أيضا دولة واحدة بعينها من الدول الأعضاء على أساس اتهامات وشهادات مزورة. ونعرب عن رفضنا القاطع لاستخدام التسميات الذاتية المغزى في البيان، وهو أمر لن يساعد على حل المسألة. ولن يساعد البيان في جهودنا الرامية إلى حل هذه المسألة، بل يؤدي إلى زيادة الاستقطاب وتصاعد التوترات بين مختلف الطوائف الدينية في البلد وما وراءه. وهو يمارس ضغطا سياسي لا مبرر له على ميانمار.

وتتعارض بعض العناصر الواردة في البيان مع عمل الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة. فالمسألة نفسها قيد النظر في اللجنة الثالثة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الوقت، تشير الكثير من الوفود، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن، إلى ضرورة تجنب الازدواجية في العمل وتوخي الحزم في استخدام ميزانية الأمم المتحدة. فلا مبرر لمثل هذه الازدواجية في العمل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على التطورات الأخيرة في ولاية راخين. فكما يعلم الأعضاء، أدت هجمات ٢٥ آب/أغسطس الإرهابية وما تلاها من الأعمال الإرهابية التي يرتكبها ما يسمى جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان إلى إحدى أكثر الحالات مأساوية في ولاية راخين. واضطر المدنيون الأبرياء من مختلف المجتمعات المحلية إلى الفرار من ديارهم وقراهم بدافع الخوف. وقامت الآلاف من المجموعات العرقية بولاية راخين، من الهندوس وجماعات الأقليات الصغيرة مثل داينغ – نت ومرو وثيت ومراماجي، بالبحث عن أماكن آمنة في جنوب ولاية راخين، في حين أن غالبية الطائفة المسلمة لجأت إلى بنغلاديش لأسباب مختلفة. وإننا نتعاطف بعمق مع معاناة جميع الأشخاص الذين ظلوا محاصرين في النزاع.

وإن حكومة ميانمار، إذ تقرّ بالمأساة الإنسانية التي تتكشف وانطلاقاً من روح حسن الجوار، قد طلبت العون من بنغلاديش. وجرى تبادل الزيارات على المستوى الوزاري، وكانت آخرها في تشرين الأول/أكتوبر. ويوم الاثنين ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وُقعت مذكرتا تفاهم بشأن إنشاء مكاتب اتصال حدودي بشأن التعاون الأمني والحوار. وقد دأبنا على العمل بشكل وثيق مع بنغلاديش بشأن العودة الطوعية والآمنة والكريمة للنازحين. ونعمل حالياً على ترتيب الإعادة إلى الوطن. وما إن نضع اللمسات الأخيرة على هذا الترتيب، حتى يتم إنشاء فريق عامل مشترك وستبدأ عملية الإعادة إلى الوطن على الفور.

وأود أن أسلط الضوء على بعض التدابير التي اتخذتها ميانمار نحو حل المسائل التي نواجهها في ولاية راخين.

أنشئت لجنة على المستوى الوزاري وبدأت عملها من أجل التنفيذ العاجل لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، بقيادة السيد كوفي عنان.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية الراهنة في ولاية راخين، أُطلقت آلية مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين وبدأت عملها. وقد زارت مستشارة الدولة أون سان سو تشي مناطق في شمال ولاية راخين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعمل أيضاً مع مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة الصليب الأحمر لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، وفقاً للمبادئ الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يعملان بالفعل في الميدان. وما زلنا نواصل التعاون مع الأمم المتحدة. إننا نتعامل مع مسؤولين رفيعي المستوى من الأمانة العامة والصناديق والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وقد قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، مؤخراً بزيارة ميانمار.

ونشعر بخيبة أمل إزاء عدم إشارة البيان الرئاسي إلى هجمات ٢٥ آب/أغسطس، على أنها عمل إرهابي. ويتفق

معي كل من في القاعة على أننا لا يمكن أن نتغاضى عن الإرهاب أياً كان شكله أو مظهره. ويحدوني الأمل في ألا يساعد البيان على انتشار الإرهاب في العالم.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى مقالة إخبارية تحت عنوان ”المقاتلون الأجانب في راخين“. تقول المقالة:

”إن عشرات من المقاتلين الأجانب – معظمهم باكستانيون وبنغاليون – يقاتلون إلى جانب متمردي جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان لأن الجماعات المتطرفة في جميع أنحاء العالم الإسلامي دعت إلى ‹الجهاد ضد الاستعمار البورمي› في أراكان (راخين).

”ويقول مسؤولو الاستخبارات الهندية إنهم اعترضوا اتصالات بين بعض المقاتلين الباكستانيين الذين يقاتلون إلى جانب جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان عندما اتصلوا برؤسائهم وأقاربهم في باكستان.

”وعلى أساس اعتراض المكالمات، قُدّر عدد المقاتلين الباكستانيين الذين يقاتلون في راخين بحوالي ٣٠ إلى ٤٠، ولكن إذا تواصلت عملية التجنيد هذه، فقد ترتفع هذه الأرقام.“

ومع أننا نرفض بعض العناصر الواردة في البيان الرئاسي، فقد عقدنا العزم على إيجاد حل مستدام لمسألة ولاية راخين. وسنواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين بأن يكونوا جزءاً من الحل في سعينا إلى إيجاد حل مستدام للقضية المأساوية التي طال أمدها في ولاية راخين. ونحن مصممون على العمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والأطراف المهتمة، من أجل السلام والتنمية المستدامين للجميع في ولاية راخين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لبنغلاديش كي تتكلم. ونود أن نشكركم ونشكر من خلالكم جميع أعضاء المجلس على اعتماد البيان الرئاسي الشامل نسبياً S/PRST/2017/22 بعد ظهر هذا اليوم.

وسيكون مطمئناً تماماً للروهينغيا وغيرهم من الطوائف التي أجبرت على النزوح من شمالي ولاية راخين منذ ٢٥ آب/أغسطس بقاء المجلس معنياً بالمعاناة المطولة وانعدام الأمن وعدم اليقين التي يعيشونها. ونعتقد أن البيان الرئاسي يمكن أن يكون لبنة أساسية لمساعدة المجلس على متابعة الإجراءات الحاسمة والمناسبة في وقتها حتى يحين أوان التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم لهذه الأزمة الإنسانية المستفحلة. ومن وجهة نظرنا، فمن الأهمية بمكان أن يتكلم المجلس بطريقة موحّدة عن هذه الحالة، على الرغم من أن الوقت عنصر جوهري.

وتشكر بنغلاديش المجلس على اعترافه بالجهود التي تبذلها حكومتنا وشعبنا للوقوف إلى جانب أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى السلامة والمأوى والمساعدة الإنسانية. ونشكر الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين المعنيين على تقاسم العمل معنا أثناء هذا التدفق غير المسبوق لقرابة ٦١٠ ٠٠٠ شخصً، كثير منهم من الأطفال. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن بنغلاديش ستواصل العمل باتجاه تحقيق ما قد أوصى به المجلس ودعانا إليه. وسنظل معنيين بميانمار بحسن نية لإيجاد حل دائم لهذه الحالة الإنسانية المتردية، شريطة أن يقابَل انفتاحنا ومبادراتنا بطريقة مستدامة ومجدية.

وسنسعى هذه المرة أيضاً للحصول على المشاركة المستمرة للمجتمع الدولي وإمساكه بزمام جهودنا الثنائية مع ميانمار. وكما قلنا مراراً وتكراراً، تقف بنغلاديش على استعداد للقيام بدورنا، ولكن كما نعرف بحكم التجربة، فإننا لن نتمكن من إحراز أي تقدم ما لم يضع المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، يده

بيدنا بوصفه القيم على الجهود التي نبذلها. إن البيان الذي أدلى به نظيري ممثل ميانمار يلمح إلى التحديات المعقدة التي يتعين مواجهتها، لا سيما الإنكار المستمر للحالة في عين المكان.

ويقرّ البيان الرئاسي بحق بأن العدد المتزايد من اللاجئين والأشخاص المشردين قسراً يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وبشأن المسألة المحددة المتعلقة بإعادتهم إلى ديارهم، فإننا لم نبدأ بعد بأي خطوات ملموسة بين بنغلاديش وميانمار. وقد كان هناك قرار لتشكيل فريق عامل مشترك، ولكن يلزم أن تكون تفاصيل ولايته ومعاييره عادلة وشفافة وشاملة، دون فرض محاذير غير ضرورية. ويقدّم البيان الرئاسي بعض المبادئ التوجيهية العامة للعملية ويعترف بالالتزامات والإعلانات العديدة التي قدمتها ميانمار. وسيكون من الضروري الآن التأكد من أن إعلانات النوايا تلك ستؤدي إلى منجزات ملموسة بحيث يمكن أن يكسب الروهينغيا الثقة بأنه يمكنهم العودة إلى ديارهم في ولاية راخين في أمان وكرامة.

ونأمل بإخلاص أن تكون هناك بعض التطورات الإيجابية والتقدم الملموس في الحالة في الميدان بحلول موعد تقديم الأمين العام لتقريره إلى المجلس في غضون ٣٠ يوماً من الآن. وفي الوقت نفسه، فإن الجمعية العامة مستعدة، عن طريق لجنتها الثالثة، لمواصلة تعزيز جهود الأمين العام التي لا تكل بمنحه ولاية تعيين مبعوث خاص معني بالحالة في ميانمار. ونغتنم هذه الفرصة لكي ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع قرار الجمعية العامة من أجل تعزيز التكامل في أعمال الجمعية والمجلس.

ونكرر ملاحظة رئيسة وزرائنا بأن جذور المشكلة توجد في ميانمار، ويتعين إيجاد حل لها في ميانمار. أما الآن، فالأولويات واضحة للجميع.

أولاً، يجب تقديم المساعدة الإنسانية الكافية ودون عوائق في شمالي ولاية راخين بحيث لا يشعر بقية السكان الروهينغيا – مهما كان عدد الباقين منهم صغيراً – بأنهم مجبرون على المغادرة. ثانياً، إن آلية مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين التي أنشأتها سلطات ميانمار يجب أن تبدأ بإحداث تغيير حقيقي في الميدان في ولاية راخين، ويجب أن يبدأ الفريق العامل المشترك بين بنغلاديش وميانمار بإظهار نتائج ملموسة ومستدامة في عملية الإعادة إلى الوطن. ثالثاً، إن التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لولاية راخين برئاسة السيد كوفي عنان يجب أن تُستخدم كخارطة طريق قابلة للتطبيق وشاملة، لاستعادة حقوق وحريات الروهينغيا، بما في ذلك جنسيتهم، بغية ضمان سلامتهم وتعايشهم السلمي مع المجتمعات المحلية الأخرى في ولاية راخين.

ونأمل أن يعطي البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس اليوم زخماً إضافياً في التصدي لهذه الأولويات. ونود أن نسجّل تقديرنا العميق لوفدي المملكة المتحدة وفرنسا على جهودهما التي لا تكل لتحقيق هذه النتيجة بتوافق الآراء في المجلس.

وبالإشارة إلى البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار، فإن الادعاء بأن بنغلاديش تحرض على الإرهاب في ولاية راخين هو محض خيال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.